



شيك بمبلغ 138 ألف و704 دنانير صُرف لإحد المدراء المحالين للتقاعد

## 440 ألف دينار تسوية استقالة مديرين في شركة كبرى

■ الوسط - هاني الفردان

□ حصلت «الوسط» على نسخة من شيكين بمبلغ إجمالي فاق 440 ألف دينار سلما لمديرين كبيرين في شركة بحرينية كبرى، وذلك نظير استقالتهما من منصبهما في الشركة ومن دون إحداث أية ضجة إعلامية، بعد أن شاع قبل استقالتهما نبأ إقالتهما من منصبهما.

وحصل المدير الأول الذي كان يشغل منصب نائب رئيس تنفيذي على ما قدره 301 ألف و492 ديناراً، فيما حصل المدير الثاني الذي كان يشغل منصب مدير الموارد البشرية على شيك بقيمة 138 ألفاً و704 دنانير.

وأشارت المصادر إلي أن المكافأة التي صرفت

للمديرين عبارة عن مكافأة نهاية خدمة، إذ رأت المصادر أن هذه المكافأة غير قانونية في ظل أن المديرين مستقيلان من عملهما، ولم تتم إقالتهما. وشهدت الشركة المعنية خلال الشهر الماضي جملة من التغييرات الكبرى على صعيد الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة، إذ قدم خمسة مديرين في الشركة استقالتهم منهم اثنان بحرينيان وثلاثة أجانب.

وتحدثت المصادر عن أن استقالة البحرينيين جاءت نتيجة ضغوط خارجية، وهو السبب وراء صرف المكافآت المالية لهما، إذ إن المديرين لم يكونا راضيين باخراجهما من الشركة، فيما كانت استقالة الأجانب للحصول على عروض أفضل.

## حملة في المحرق لمطاردة «العمالة السائبة» و«الباعة الجائلين»

■ الوسط - محرر الشؤون المحلية

□ قالت بلدية المحرق في بيان أمس إن قسماً من الرقابة والتفتيش ومتابعة خدمات النظافة بالبلدية قاما على مدار ثلاثة أسابيع متتالية بحملات تفتيشية مشتركة بالتنسيق مع هيئة تنظيم سوق العمل، للحد من ظاهرة العمالة السائبة ومخالفات الباعة الجائلين وفقاً لما نصّت عليه المادة (14) من قانون إشغالات الطرق والميادين العامة رقم (2) لسنة 1996م ولائحته التنفيذية.

وأضاف البيان «جاءت

حصيلة الأسابيع الثلاثة 11 و13 و5 مخالفات على التوالي، وتم تحرير محاضر ضبط للمخالفين ومصادرة البضائع التي تم تحويلها للنيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة».

وذكرت بلدية المحرق أنها تلقت العديد من المكالمات الهاتفية من أهالي المحافظة وأصحاب المحلات التجارية يعربون فيها عن شكرهم وتقديرهم واستحسانهم للجهود المبذولة خلال هذه الحملات التفتيشية التي يعود مردودها على مصلحة ونفع

المواطنين بالدرجة الأولى وذلك لكون بضائع الباعة المخالفين لا تخضع للمعايير والشروط الصحية وخصوصاً بالنسبة إلى الخضراوات والفواكه والأسماك. وتقدمت البلدية بالشكر والتقدير لمديرية شرطة محافظة المحرق لتوفيرها الدعم والحماية والإسناد لمأموري الضبط القضائي أثناء تنفيذ هذه الحملات. مشيرة إلى أن هذه الحملات ستستمر، وذلك لما فيها من مصلحة للمواطن وإبراز وجه مملكة البحرين الحضاري من خلال الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة.

## 2085 استحقوا إعانة التعطل في مارس

# العلوي: استقرار البطالة عند 3,7% وتوظيف 2342 مواطناً

■ الوسط - محرر الشؤون المحلية

□ أكد وزير العمل، مجيد العلوي، استقرار نسبة البطالة عند 3,7 في المئة في شهر مارس / آذار الماضي، وقال إن ذلك يأتي «دلالة على استمرار وتمتع الاقتصاد البحريني بوضع مستقر، وذلك بفضل السياسة التي تنتهجها الحكومة».

وأضاف العلوي، في بيان صحافي لوزارة العمل أمس (لاثنين) أن أهم تلك المؤشرات تتمثل في استقرار معدل البطالة عند 3.7 في المئة، أي بمعدل شهر فبراير / شباط 2010 نفسه، كما شهد شهر مارس / آذار ارتفاعاً في عدد الذين تم توظيفهم من 1963 في شهر فبراير إلى 2342 في مارس 2010، أي بزيادة قدرها 379 باحثاً عن عمل، مضيفاً أن عدد الشواغر الوظيفية المتوافرة لدى بنك الشواغر بالوزارة ارتفع من 12256 وظيفية شاغرة في فبراير إلى 12515 وظيفية شاغرة في مارس 2010، أي بزيادة قدرها 259 وظيفية.

وأوضح أن مجال التأمين ضد التعطل شهد ارتفاعاً طفيفاً في عدد مستحقي الإعانة ليلج 2085 مستحقاً خلال شهر



وزير العمل

عدد الفرص التدريبية التي وفرتها الوزارة للباحثين عن عمل قد ارتفعت من 3124 فرصة تدريبية في فبراير إلى 3283 فرصة تدريبية في مارس 2010. إلى ذلك، شهد عدد المستحقين لإعانة التعطل لشهر مارس 2010 ارتفاعاً قدره 101 فرداً حيث بلغ 2085 مستحقاً مقابل 1984 مستحقاً في شهر فبراير 2010. ويتقسم هؤلاء المستحقون من ناحية

## «الزلاق الخيري» يشكل مجلس إدارته... والزعبي رئيساً

■ الوسط - محرر الشؤون المحلية

□ شكل مجلس إدارة صندوق الزلاق الخيري للدور الرابع 2010، وذلك بحسب التوصيات الواردة في الاجتماع العام الرابع للأعضاء المؤسسين لصندوق الزلاق الخيري الذي عقد بتاريخ 9 سبتمبر / أيلول 2009 في المقر المؤقت بمركز شباب الزلاق. وقال رئيس صندوق الزلاق الخيري حمد فهد سعد الزعبي إن مجلس الإدارة الجديد عقد اجتماعه الأول يوم الثلاثاء الموافق 23 فبراير / شباط 2010 وتم توزيع المناصب على الأعضاء كالآتي: حمد فهد الزعبي رئيس الصندوق، محمد أحمد الدوسري نائب الرئيس، جمال يوسف المطوع عضو، ناجي خليفة النعيمي عضو، خالد حمد الدوسري الأمين المالي، عبدالوهاب عيس التنيب المساعدات والإيرادات، أحمد يوسف الكعبي أمين السر، أحمد يوسف التنيب العلاقات العامة، اللجنة النسائية: لجنة البحوث والدراسات / لجنة الأنشطة الخيرية.

## «الأعلى للمرأة» يشارك في ورشة «التصدي للعنف» ببيروت

■ الوسط - محرر الشؤون المحلية

□ رشحت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة عضو مجلس الشورى دلال جاسم الزايد والباحث القانوني بالأمانة منيرة الفاضل للمشاركة في ورشة عمل «الأطر التشريعية للتصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة» التي تنظمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ببيروت وذلك خلال الفترة 13 - 15 أبريل / نيسان الجاري.

وتتضمن ورشة العمل المشاركة بتحليل أحكام القوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة وعرض الفجوات والتحديات القائمة، واستعراض التشريعات القائمة وتحديد المجالات التي تتطلب تعديلات، فضلاً عن الثغرات التي قد تستلزم أحكاماً تشريعية إضافية، وتطوير استراتيجيات لتحقيق الإصلاحات التشريعية اللازمة، وتحديد أصحاب المصلحة، وجدول زمنية ممكنة وجهود الدعوة والتوعية، وتطوير إجراءات ملموسة لتسريع تنفيذ التشريعات القائمة المتعلقة بتنفيذها فعلياً.

وتناقش الورشة دليل التشريعات بشأن العنف ضد المرأة الذي يتضمن الإطار النموذجي للتشريعات المتعلقة بالعنف والذي وضعها اجتماع فريق الخبراء بالاسكوا، ليكون بمثابة أداة لإعادة النظر في التشريعات القائمة

وتصميم استراتيجيات لمعالجة الثغرات والتحديات التي تم تحديدها، كما تناقش الإطار القانوني والسياسي والدولي والإقليمي للتشريعات بصدد العنف ضد المرأة، والممارسات الجيدة في مجال القانون للتصدي للعنف ضد المرأة، واستراتيجيات تسريع التقدم نحو سن تشريعات فعالة بشأن العنف ضد المرأة وتنفيذها تنفيذاً كاملاً.

وتتضمن ورشة العمل المشاركة بتحليل أحكام القوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة وعرض الفجوات والتحديات القائمة، واستعراض التشريعات القائمة وتحديد المجالات التي تتطلب تعديلات، فضلاً عن الثغرات التي قد تستلزم أحكاماً تشريعية إضافية، وتطوير استراتيجيات لتحقيق الإصلاحات التشريعية اللازمة، وتحديد أصحاب المصلحة، وجدول زمنية ممكنة وجهود الدعوة والتوعية، وتطوير إجراءات ملموسة لتسريع تنفيذ التشريعات القائمة المتعلقة بالعنف ضد المرأة وأعمال الرصد ذات الصلة وتحديد الجهات الفاعلة ومجالات مسؤوليتها وجدول زمنية.